رابعا : عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من اجراء وفقا لاحكام الميثاق » .

وقد اعتبر القرار الذي اتخذه مجلس الامة الاردني في ٢٤ نيسان ١٩٥٠ « بوحدة الضفتين » « اخلالا بقرار الجامعة العربية » فطلبت حكومة عموم فلسطين في اليوم التالي لاجتماع مجلس الامة الاردني « دعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ... وذلك لمعالجة الحالة الخطيره التي نتجت عن القرار الذي اصدره مجلس نواب المملكه الاردنية الهاشمية يوم أمس » (١٢٦). وفي ١١ ايار ١٩٥٠ اجتمعت اللجنة وفي ١٥ منه اتخذت القرار الاتي :

« بناء على القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ ، وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى ارضها . وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة باجماع الآراء ما عدا المندوب الاردني ان ما وقع من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية هو اخلال بقرار مجلس الجامعة المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٥٠ السابق الاشارة اليه . ثم نظرت اللجنة في الاجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لاحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الاردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق الجامعة . أما مندوبا المملكة العراقية والمملكة المتوكلية فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنا من الرجوع الى حكومتيهما في هذا الشأن . بناء عليه تقرر دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع في أجل أقصاه يوم الاثنين ١٢ حزيران ١٩٥٠ لعرض الامر عليه »(١٢٧).

كان رد الفعل الاردني على القرار جلسة عقدها مجلس الامة في ١٩٥٠/٥/٢٨ قرر فيها « تمسكه المطلق بقرار الوحدة التاريخي الصادر عن مجلس الامة بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٥٠ »(١٢٨)، كذلك صدر بيان عن رئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٥٠/٥/٣١ اعلن ان وجهة نظر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية « انتهت ... الى اعتبار قضية الوحدة امرا منتهيا لا محل للبحث فيه »(١٢٩).

وفي ١٢ حزيران ١٩٥٠ عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا في الاسكندرية (قاطعته شرق الاردن) طلبت فيه مصر مرة اخرى بطرد الاردن من الجامعة وقد أيدتها في ذلك سوريا ولبنان والسعودية ، بينما عارض ذلك العراق وطلبت اليمن مهلة من الوقت للتفكير . وبناء على اقتراح من توفيق السويدي ، رئيس الوفد العراقي، حولت جلسات المجلس لتصبح اجتماعا للجنة السياسية . وهي التي تعتبر قراراتها توصيات(١٣٠). وقد عرضت في الاجتماع صيغة لمعالجة الموضوع اعتبرت مقبولة من الجميع وقد نصت على ما يلي : « لما كانت الدول العربية قد اعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على اساس تجزئتها فأن المملكة الاردنية الهاشمية تعتبر ان ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على ان يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الاخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان ، وعلى ان تقبل في شأنه ما تقرره بالاجماع دول الجامعة العربية(١٣١).

---

١ — أنظر محاضر جلسات اجتماع القدس بين عبدالله وتشرشل (٢٨ — ٣٠ آذار ١٩٢١) في: سليمان الموسى ، **تأسيس الامارة** (عمان١٩٧٢) ص ص ١٠٤ — ١٢٩ . كذلك عن وظيفة شرقي